

تطور المؤسسة العسكرية بعد استقلال الكويت والموقف البريطاني منها: (١٩٦١-)

(١٩٦٨)

م.د. دعاء علي سرحان الزيدي المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة

المستخلص:

يتتبع البحث تطور المؤسسة العسكرية في الكويت بعد الاستقلال، وما شهدته البلاد من تطور سياسي ودستوري بدءاً من عام ١٩٦١، وهو تاريخ استقلال الكويت؛ وتحولها من إمارة محمية من قبل دولة الحماية البريطانية إلى دولة مستقلة تتبنى نظام حكم ديمقراطي على وفق الدستور الدائم الذي تم إقراره بعد الاستقلال، ومن ثم دراسة أثر ذلك التحول التاريخي على تطور المؤسسة العسكرية الكويتية من ناحية تأسيس القوات العسكرية المسلحة وتشريع القوانين العسكرية المنظمة لعملها، وإنشاء الأجهزة والكيانات العسكرية، وبناء قدراتها الدفاعية، والعمل على إكمال تشكيلات هيكل القوات العسكرية والأمنية المختلفة وتسلحها، مع وجودها بوصفها دولة مستقلة حديثاً، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الموقف البريطاني من تلك التطورات ولاسيما بناء الجيش الكويتي وتسلحه، وقد تمثل ذلك الموقف في تلك الحقبة التاريخية المهمة عبر مرحلتين كما توصلت الدراسة، المرحلة الأولى: بعد استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، وإنهاء اتفاقية الحماية البريطانية طالب نظام حكم رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بعد أيام من ذلك التاريخ بضم الكويت إلى الأراضي العراقية وعدم الاعتراف باستقلالها، وبناءً على ذلك، تجلى الموقف البريطاني بحماية استقلال الكويت، ودعمها عسكرياً من عام ١٩٦١، حتى انتهاء أزمة المطالبة بسقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣، وقبول الكويت عضواً في منظمة الأمم المتحدة، واكتمال الاعتراف الدولي بها بوصفها دولة، ومن ثم خدمت تلك الأزمة بناء المؤسسة العسكرية في الكويت وتطويرها وتسلحها وان يكون الموقف البريطاني ايجابياً في مساعدة الكويت بالدفاع عنها بالقوات وبالخطط العسكرية البريطانية وبتطوير بناء المؤسسة العسكرية الكويتية من النواحي كافة خلال الأعوام (١٩٦١- ١٩٦٣). وكشف البحث في طياته عن أن الموقف البريطاني في مرحلته الثانية أن صح التعبير من عام ١٩٦٣، حتى تاريخ إعلان انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٦٨، وهو تاريخ نهاية البحث، كان موقفاً متأرجحاً بعد انتهاء أزمة الضم الإقليمية، بين بناء المؤسسة العسكرية الكويتية وتقويتها آنذاك لحفاظ الكويت على استقلالها والحد من التدخل والدعم العسكري البريطاني المباشر في تلك المرحلة التي ارتفعت فيها شعارات القومية والاستقلال والسيادة ومحاربة الاستعمار، وبين أن يحول تقوية القوات العسكرية الكويتية وتسلحها بأحدث الأسلحة في أن تفقد بريطانيا مصالحها في الكويت بشكل تام .

The development of the military establishment after Kuwait independence and the British position on it : (1961- 1968)

Lector(PHD): Doaa Ali Sarhan Al-Zaidi /Basra Education Directorate

Abstract

The research traces the development of the military establishment in Kuwait after independence, and the political and constitutional development that the country witnessed starting in 1961, the date of Kuwait's independence and its transformation from an emirate protected by the British protectorate into an independent state adopting a democratic system of government in accordance with the permanent constitution that was approved after independence , Then ,it studies the impact of that historical transformation on the development of the Kuwaiti military establishment in terms of establishing the armed military forces, enacting military laws regulating their work, establishing military agencies and colleges, building their defensive capabilities, and working to complete the formations of the various military and security forces and arming them , with its existence as a newly independent state . The study aims to reveal the British position on those developments, especially the building and arming of the Kuwaiti army. This position was represented in that important historical era through two stages, as the study concluded , The first stage was after Kuwait's independence on June 19, 1961, and the termination of the British protectorate agreement, the regime of Iraqi Prime Minister Abdul Karim Qasim demanded, days after that date , the annexation of Kuwait to Iraqi territory and the non-recognition of its independence. Accordingly, the British position was manifested in protecting Kuwait's independence and supporting it militarily from 1961, until the end of the crisis demanding the fall of Abdul Karim Qasim's regime in 1963, and Kuwait's acceptance as a member of the United Nations and the completion of international recognition of it as a state. Then, that crisis served to build the military institution in Kuwait and develop and arm it, and the British position was positive in helping Kuwait defend it with forces and British military plans and developing the Kuwaiti military institution in all aspects during the years (1961 - 1963). The research revealed that the British position in its second phase, so to speak, from 1963 until the date of the announcement of Britain's withdrawal from the Arabian Gulf region in 1968, which is the date of the end of the research, was an oscillating position after the end of the regional annexation crisis, between building and strengthening the Kuwaiti military establishment at that time to preserve Kuwait's independence and limiting direct

British military intervention and support at that stage in which the slogans of nationalism, independence, sovereignty and fighting colonialism were raised, and between that it would prevent strengthening the Kuwaiti military forces and arming them with the latest weapons to prevent Britain from losing its interests in Kuwait.

المقدمة :

يتناول البحث دراسة تطور المؤسسة العسكرية بعد استقلال الكويت، والموقف البريطاني منها (١٩٦١ - ١٩٦٨)، فبعد أن تناولنا في بحثنا السابق المؤسسة العسكرية في الكويت منذ الجذور التاريخية لنشأة النواة الأولى لتشكيلاتها في عام ١٩٣٨، وما شهدته الكويت من حركة إصلاحية لنظام الحكم وبوادر التجربة النيابية بتشكيل المجلس التشريعي الكويتي لعام ١٩٣٨، مروراً باستثمار النفط وأثره في تنامي التشكيلات العسكرية في عام ١٩٤٦؛ لما شهدته البلاد من تطور اقتصادي ووجود الشركات الأجنبية، ومن ثمّ كان لابد من المحافظة على الجانب الأمني للبلاد، لدرء المخاطر وتأمين بيئة مستقرة أمنياً واقتصادياً، فضلاً عما كان يشهده العالم اجمع في ذلك العام من تطورات عسكرية وأمنية على الصعيد

الإقليمي، والدولي مع بدء الحرب العالمية الثانية، التي ألفت بظلالها على كل البلدان، نستكمل في بحثنا هذا استقلال الكويت والتطور السياسي، والدستوري، وأثره على تطور المؤسسة العسكرية في الكويت خلال الأعوام (١٩٦١-١٩٦٨)، من ناحية تأسيس القوات العسكرية وتشريع القوانين العسكرية المنظمة لعملها، ومن ناحية إنشاء الأجهزة العسكرية، وبناء قدراتها الدفاعية، والعمل على إكمال تشكيلات هيكل القوات العسكرية، والأمنية المختلفة وتسليحها، مع وجودها بوصفها دولة مستقلة حديثاً، وتعرضت لأزمة أمنية على الصعيد الخارجي يهدد كيانها الفتى، بمطالبة رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، وعدم الاعتراف باستقلالها وبوجودها بوصفها دولة. ومن ثمّ دراسة أثر تلك الأزمة على تطور المؤسسة العسكرية الكويتية في تلك المرحلة التاريخية التأسيسية، لما لها من خصوصية بالغة الأهمية.

ويسلط البحث الضوء، على بيان الموقف البريطاني من تطور تشكيلات المؤسسة العسكرية الكويتية ولاسيما بناء الجيش الكويتي وقدراته التسليحية، فعلى الرغم من إنهاء اتفاقية الحماية البريطانية ومنح بريطانيا الكويت استقلالها في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، إلا أنّها وقعت معها في التاريخ نفسه معاهدة تعاون وصداقة، تضمنت في أحد بنودها استعداد بريطانيا في مساعدة حكومة الكويت في حال طلبت الكويت تلك المساعدة التي قد تكون التدخل والدعم العسكري البريطاني، وقد تم بالفعل تنفيذ بند المعاهدة بعد منح الاستقلال بأيام على أثر أزمة مطالبة العراق بضم الكويت وعدم الاعتراف باستقلالها، فقد تجلّى الموقف البريطاني بحماية استقلال الكويت ودعمها عسكرياً من عام ١٩٦١، حتى انتهاء أزمة المطالبة بسقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣، وقبول الكويت عضواً في منظمة الأمم المتحدة واكتمال الاعتراف الدولي بها بوصفها دولة، ومن ثمّ خدمت تلك الأزمة بناء المؤسسة العسكرية في الكويت، وتطويرها وتسليحها وأن يكون الموقف البريطاني ايجابياً في مساعدة الكويت بالدفاع عنها بالقوات وبالخطط العسكرية البريطانية وبتطوير بناء المؤسسة العسكرية الكويتية من النواحي كافة خلال الأعوام (١٩٦١-١٩٦٣). فضلاً عن بيان البحث للموقف البريطاني المتأرجح بعد انتهاء أزمة الضم الإقليمية، من بناء المؤسسة العسكرية الكويتية وتقويتها آنذاك لحفاظ الكويت على استقلالها والحد من التدخل والدعم العسكري البريطاني المباشر، وبين أن يحول تقوية القوات العسكرية الكويتية وتسليحها بالأسلحة الحديثة في أن تفقد بريطانيا مصالحها في الكويت بشكل تام. وقد استمرت تلك الإستراتيجية البريطانية التي كشفها البحث في طياته حتى إعلان انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٦٨، وإتباعها إستراتيجية جديدة تجاه منطقة الخليج العربي عامة. اقتضت دراسة الموضوع، تقسيم البحث على مبحثين على النحو الآتي :

أولاً : استقلال الكويت وإنهاء اتفاقية الحماية البريطانية وأثره على تطور المؤسسة العسكرية الكويتية والموقف البريطاني منها (١٩٦١-١٩٦٣).

ثانياً : تطور تشكيلات المؤسسة العسكرية الكويتية والموقف البريطاني من التسليح (١٩٦٣-١٩٦٨).
المبحث الأول : استقلال الكويت وإنهاء اتفاقية الحماية البريطانية وأثره على تطور المؤسسة العسكرية الكويتية والموقف البريطاني منها (١٩٦١-١٩٦٣) :

بحلول عام ١٩٦٠ بدأت الكويت بمؤسساتها النامية الاستعداد والتهيؤ للاستقلال عن بريطانيا، إذ بدأت البلاد في الانضمام إلى عدد من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل الصحة والعمل والبرق والبريد وغير ذلك من المؤسسات الدولية مثل اليونسكو وغيرها (١).

وفي التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، وصل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير ويليام لوس (William Luce) من مقره في البحرين، إذ قام في ذلك اليوم بزيارة حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح (٢) في قصر السيف وتم التوقيع على إنهاء معاهدة الحماية بحضور بعض موظفي القصر مع بعض موظفي دار الاعتماد البريطاني. وتم استبدال تلك المعاهدة باتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين برسائل متبادلة، إذ أصدرت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحقاً خاصاً بيوم الاستقلال بتاريخ التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ - ملحق العدد (٣٣١)، (٣) وقد تضمنت وثيقة الاستقلال ما يأتي :

١- إلغاء معاهدة ١٨٩٩، المنعقدة بين حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح (٤) وبريطانيا لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

٢- تستمر العلاقات بين البلدين بروح الصداقة الوثيقة.

٣- تتشاور الحكومتان مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين عندما يكون ذلك مناسباً.

٤- لا شيء في تلك النتائج سوف يؤثر على استعداد حكومة بريطانيا في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الكويت مثل تلك المساعدة (٥).

وهكذا، شهد عام ١٩٦١ حصول الكويت على الاستقلال بموجب الاتفاقية المنعقدة في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الكويت وأن تتحمل جميع مسؤوليات تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، وعلى أثر ذلك، بدأت مظلة الحماية البريطانية التي دامت أكثر من ستين عاماً بالزوال، تلك الحماية التي أعطت الكويت الكثير من الاستقرار والحماية من الاعتداءات الخارجية في مقابل التنازل لبريطانيا عن بعض الامتيازات (٦).

وحين أعلنت بريطانيا في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، عن توقيعها على معاهدة الاستقلال مع الكويت تفجر الموقف في العراق، ففي اليوم التالي لتوقيع وثيقة الاستقلال بدأت الأزمة العراقية- الكويتية على أثر البرقية التي بعث بها رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم إلى شيخ الكويت التي رحب بها بإلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩، من دون وجود ما يشير إلى تهنة الكويت على الاستقلال (٧).

وبدأت الأزمة فعلياً حين أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في وزارة الدفاع ببغداد في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١، أنّ الكويت جزء من الأراضي العراقية، وأنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين الشيخ عبد الله السالم الصباح بوصفه " قائم مقام " منطقة الكويت، ويقرر له راتباً كبقية المحافظين في العراق. وعلى الرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يحرك أي وحدة من قواته صوب حدود الكويت، لكن البلاد ظلت في حالة عدم استقرار^(٨).

عدت الحكومة البريطانية تصريحات عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي، تهديداً مباشراً وتحدياً لمصالحها في الكويت، وتحدياً لاستقلال الكويت وواجب على الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة قبل فوات الأوان بمساندة الكويت في الحفاظ على استقلاليتها. وفي اليوم الثاني من الأزمة العراقية - الكويتية حذر السفير البريطاني في بغداد همفري تريفلان (Humphrey Trevelyan)^(٩) عند لقائه بـ (هاشم جواد) وزير الخارجية العراقي آنذاك، من اتخاذ أي عمل عسكري ضد الكويت، وأبلغه أن حكومته سوف ترد بقوة على أي هجوم عراقي؛ لأنّ حكومته تعد الكويت دولة مستقلة وأنها لن تتخلى عن التزاماتها تجاه الكويت، وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية مستعجلة إلى سفارتها في بغداد، أشارت فيها : " إن القوات البريطانية سوف تصل إلى الكويت قبل وصول أي قوة عسكرية عراقية". وقد عدت بريطانيا أن العائدات النفطية الكويتية السبب الرئيس وراء رغبة العراق بالسيطرة على الكويت، فضلاً عن ذلك، أوضح السفير البريطاني همفري تريفلان أنّ الوحدة بين العراق والكويت لا تتم إلا من خلال دعم الاتحاد السوفيتي للعراق ومساندته، ونصح وزارة الخارجية البريطانية على تعزيز الفكرة القائلة : " إن أي عمل عسكري ضد الكويت فإن العراق سوف يضطر إلى التعامل مع القوات البريطانية"^(١٠).

وفي يوم التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦١، تلقى الوكيل البريطاني في الكويت السير جون ريتشموند (JohnRichmond) تعليمات من حكومته بإبلاغ حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بقرب التهديد العراقي، وإقناعه بإصدار طلب رسمي للحصول على مساعدة عسكرية بريطانية إذ يتماشى مع المادة الرابعة من الاتفاقية المبرمة بين الكويت وبريطانيا في حزيران ١٩٦١، إذ كان هدف رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) من ذلك تبرير تدخل بريطانيا العسكري للعالم، ولاسيما للرأي العام العربي بأنها استجابة لطلب الكويت للمساعدة. من أجل ذلك عملت الحكومة البريطانية بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية لدعم موقفها المساند للكويت، إذ دعت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في واشنطن هارولد جاكسي (Harold Jaccia) بإبلاغ وزير الخارجية الأمريكي دين راسك (Dean Rusk) إذ أصدرت وزارة الخارجية بوجود مؤشرات أن العراق عزز من قوته العسكرية بالقرب من الحدود الكويتية وبناءً على ذلك فإن الوحدات العسكرية البريطانية سوف

تتحرك نحو المنطقة من أجل صد أي تقدم عراقي في الكويت كما طلبت المساعدة وضرورة تنسيق وتقديم الدعم السياسي الكامل لحكومة بريطانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعث دين راسك رسالة جوابية أوضح فيها استعداد حكومته تقديم الدعم السياسي المطلوب للحكومة البريطانية وأكد رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في اليوم نفسه، عن التزام حكومته المطلق في تقديم المساعدة إلى الكويت في حال تعرضها إلى هجوم عسكري عراقي، وأوضح أنه تم التشاور، والتعاون، وتنسيق الجهود بين الإدارتين البريطانية، والأمريكية في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي الذي يعد بالغ الأهمية لكلا الإدارتين، وفي التاسع والعشرين من حزيران بعثت وزارة الخارجية البريطانية رسالة ثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبرت فيها عن وجود مؤشرات واضحة حول استعداد العراق لشن هجوم على الكويت خلال أيام. وأنها سوف تستخدم احتياطات عسكرية واستخدام لقواصدها العسكرية الموجودة في كينيا بالاعتماد على القوات الجوية بشكل مباشر، وطلبت بريطانيا المساعدة من حكومات دول الشرق الأوسط ومنها الجمهورية العربية المتحدة وإيران وتركيا إلى استخدام نفوذها ودعوة العراق إلى عدم استعمال القوة. فضلاً عن ذلك، أعلنت الحكومة البريطانية حالة الطوارئ في قواعدها في منطقة الشرق الأوسط والمناطق القريبة منها وحولت منطقة الفروانية على الحدود الشمالية للكويت إلى قاعدة عسكرية جوية لتكون آلية التعاون بين الجيش البريطاني والقوات الكويتية لصد أي تحرك عسكري عراقي، ونقلت وكالة الاسوشيتد برس أن متحدثاً باسم وزارة البحرية البريطانية صرح أن حاملة الطائرات البريطانية بولوراك (Boulak) على ظهرها (٦٠٠) جندياً من الكوماندوز البريطاني قد أبحرت إلى العاصمة العُمانية مسقط الواقعة على بحر عمان ومن الممكن إقلاعها إلى الكويت عند الحاجة في غضون (٢٤) ساعة وقد امتنع المتحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية عن الإدلاء بدوافع تلك الحركات^(١١).

وفي ضوء ذلك، سارع حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الطلب بشكل رسمي من بريطانيا في الثلاثين من حزيران ١٩٦١، على وفق الاتفاقية الجديدة بإرسال قوات عسكرية إلى الكويت خشية هجوم عراقي محتمل، لاسيما بعد أن رفض العراق انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة^(١٢). وقد أكد ذلك الطلب من قبل وزير الخارجية البريطاني اليك دوغلاس هوم (Alec Douglas Home) بالقول : " إن أمير الكويت طلب الآن رسمياً الدعم من جانبنا لمنع التهديدات أو الهجوم للقوات العراقية وسوف يمكننا من إيضاح بتحركات احتياطية لقواتنا المسلحة مما يمنحنا الفرصة لهزيمة القوات العراقية على الجبهة الكويتية أو بالقرب منها " ^(١٣).

استجابت الحكومة البريطانية لطلب الكويت في الأول من تموز ١٩٦١، وتم البدء بعملية الإنزال البريطاني التي عُرفت بعملية فانتاج (Vantage)، وكان الإنزال على ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى في الأول من تموز ١٩٦١، فقد نزل إلى البر الكويتي نحو (٦٠٠) جندي بريطاني، وكانت

المرحلة الثانية في الثالث من تموز، والتحق بتلك القوة قوات ترابط بانتظام في البحرين وعدن، وفي الرابع من تموز بدأت سبعون طائرة تابعة لقيادة النقل البريطاني، تساعدها ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي، و (١٧) طائرة مدنية مستأجرة، بنقل القوات البريطانية من كينيا وقبرص إلى الأراضي الكويتية^(١٤).

هكذا نفذت بريطانيا في الأسابيع التي أعقبت الاستقلال، خططها للدفاع عن الكويت (عملية فانتاج) بعد أن قدرت أن العراق كان يستعد للغزو. واستكمل البريطانيون حشد قواتهم العسكرية في الكويت بحلول الأسبوع الأول من تموز، ففي الوقت الذي كانت بريطانيا تنهي فيه التزاماتها الخارجية في أماكن أخرى، كانت أكثر استعداداً من أي وقت مضى في عام ١٩٦١ لحماية موقعها في الخليج العربي، إذ حتى بعد استقلال الكويت في ذلك العام ظلت بريطانيا ملتزمة بالدفاع عنها رغم انتهاء المعاهدة الخاصة بالحماية. وأعدت بريطانيا تأكيد استعدادها لمساعدة الكويت إذا طلب منها ذلك^(١٥).

وعلى اثر إنزال القوات البريطانية على الأراضي الكويتية، أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً في اليوم الثاني من نزول القوات البريطانية في الكويت نفت فيه أن يكون للعراق أي نية لاحتلال الكويت، وأن البيان الذي أدلى به عبد الكريم قاسم لم يكن يقصد منه استعمال القوة العسكرية ضد الكويت^(١٦).

ولما لم يأت الهجوم العسكري العراقي على الكويت أدرك رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان أنه مع كل يوم تبقى فيه القوات البريطانية في الكويت، يصبح من الصعب الدفاع عن الوجود البريطاني ضد اتهامات " الاستعمار الجديد ". وقبل أن تسحب بريطانيا قواتها، كانت تريد بديلاً مناسباً وبوصفه حلاً مؤقتاً، حلت قوة حفظ سلام من دول جامعة الدول العربية محل الوحدة العسكرية البريطانية^(١٧). إذ أسهمت التدخلات العربية^(١٨) والضغط البريطاني في تقوية الكويت في غضون تلك الأزمنة، فكانت قد أصبحت الكويت في العشرين من تموز ١٩٦١، عضواً في جامعة الدول العربية رغم المعارضة العراقية، وتعليق العراق لعضويتها في جامعة الدول العربية، وتوصلت الجامعة إلى تشكيل قوة عربية حلت محل القوات البريطانية المرابطة في الصحراء الكويتية،^(١٩) وقامت الكويت بتغطية نفقات تلك القوة^(٢٠).

ويرجع موقف الحكومة البريطانية المساند للكويت خلال أزمتهام مع العراق^(٢١) لأهمية الكويت لبريطانيا، فمعظم استهلاكها من النفط كان يأتي من الكويت، وكل أرصدة الأخيرة آنذاك كانت مودعة بالجنه الإسترليني في البنوك البريطانية بصفتها دولة الحماية؛ لذا اعتنت بريطانيا كثيراً باستقرار الوضع

في الكويت، للحفاظ على الامتيازات التي كانت تتمتع بها حتى بعد منح الكويت لاستقلالها (٢٢). ومن الدوافع الأخرى لموقف الحكومة البريطانية المساند للكويت يرجع إلى المتغيرات السياسية في المنطقة بحيث ظهرت قوة جديدة تنافسها على سيادتها سياسياً متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت بقوة في الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي الذي كان دائماً يسعى إلى إيجاد موطئ قدم له في منطقة الخليج العربي عامة والكويت خاصة. فضلاً عن رغبة بريطانيا في الحفاظ على علاقاتها الودية مع حكام الكويت (٢٣).

جددت الكويت في النصف الأول من عام ١٩٦١، إثناء أزمة المطالبة العراقية بضم الكويت، طلبها للحصول على ست طائرات بروفوست (طائرات هجومية برية) وأرسلت طيارين إلى بريطانيا للتدريب قبل التسليم المتوقع. غير إن وزارة الطيران البريطانية كانت قلقة في تموز من أن الكويت ليست في وضع يمكنها من إدارة قوتها الجوية في غياب البرامج والإجراءات المناسبة، إذ اعتقدت وزارة الطيران أن القوات الجوية يمكن أن " تواجه كارثة ". وبناءً على ذلك، كان الحل الذي قدمته وزارة الطيران أن تعين الكويت مستشاراً جويًا بريطانيًا، إذ رأت بريطانيا إن عليها السير في خط دقيق بين دعم القوات الكويتية مع تجنب " مزاعم " المعارضين أن بريطانيا كانت تسعى لتحقيق مصالحها المالية على حساب الكويتيين. وكان هناك احتمال ضئيل عند البريطانيين أن يكون الجيش الكويتي في الستينات قادراً على مواجهة هجوم عسكري قوي، فواصل البريطانيون دعم إستراتيجية الكويت الأمنية، حتى بعد استقلالها في عام ١٩٦١. فقد سعت الحكومة البريطانية للقيام بدور أكبر في حماية الكويت، وتقليص القوات البريطانية المخصصة للدفاع عنها، فبعد منح بريطانيا الكويت استقلالها وغيرها من رعاياها الآخرين في الخليج، ركزت الجهود البريطانية على الأمن الداخلي من خلال تحسين الأدوات القسرية المتاحة للحكام المحليين (٢٤).

لقد رأى خبراء عسكريون بريطانيون أن قوات جامعة الدول العربية كانت قادرة فقط على السيطرة على مدينة الكويت والمطارات اللازمة لعودة بريطانيا في حال هجوم عراقي محدد لمدة أقصاها (٣٦) ساعة. ومن ثم، تطلبت القوات العسكرية البريطانية المخصصة للعودة إلى الكويت خطة التدخل الجديدة من بريطانيا التي أطلق عليها (عملية سودابريد)، (٢٥) وتكمن في وضع مجموعة كتيبة مظلات بشكل دائم في البحرين، فمنذ أواخر خمسينات القرن الماضي، سمح حاكم البحرين لبريطانيا بوضع قوات في أراضيها دون اتفاق رسمي. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٦١، أرسل السير ويليام لوس طلباً رسمياً إلى حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة الأول (١٩٤٢ - ١٩٦١)، لموافقته على قبول زيادة عدد الجنود البريطانيين على أرضه من (٤٢٥) إلى (١١٠٠) أي رفع قوام الكتيبة. وقد وافق حاكم البحرين لكنه أراد أن تكون الزيادة مؤقتة، واقتصر استخدام تلك القوات على

الدفاع عن الكويت (٢٦). ومن جانبه، وافق حاكم الكويت على دفع ثمن مخزون الأسلحة البريطانية (بما في ذلك الدبابات والعربات المصفحة والمدفعية) والسماح للأفراد البريطانيين بالبقاء في الكويت لصيانتها من خلال نشر المزيد من القوات في البحرين وتخزين المعدات في الكويت، وقد حاولت بريطانيا تحسين الموارد المتاحة على الفور للدفاع عن مصالحها الحيوية في الكويت، ففي الستينيات من القرن الماضي، ظلت الكويت أهم المصالح الاقتصادية في المنطقة بالنسبة لبريطانيا. ونتيجة لذلك، ظل الهدف الأساس للسياسة البريطانية في الخليج العربي قائماً بعد عام ١٩٦١، الذي يكمن بالحفاظ على إنتاج النفط الكويتي بشروط مواتية لبريطانيا، لكن تم إعاقة قدرة بريطانيا على حماية مصالحها الاقتصادية، لأن حاكم الكويت رفض السماح لوحدة بريطانية بالتمركز في منطقة أرض كويتية خوفاً من الانتقادات التي قد يجتذبها من القوميين العرب في داخل الكويت وخارجها (٢٧).

ومن جهة أخرى، قدم التدخل البريطاني في الكويت طمأنة الحكام الآخرين أن بريطانيا لن ترفض التدخل عندما يتعلق الأمر بحماية رعاياها. وفي نهاية عام ١٩٦١، كتب المقيم السياسي السير ويليام لوس، لوزير الخارجية البريطاني، اللورد هوم: " أن بريطانيا تقف في هذه الأعوام أكثر التزاماً من أي وقت مضى تجاه الخليج سياسياً وعسكرياً، وهو وضع يتناقض بشكل ملحوظ مع التراجع الكبير من التزاماتنا السياسية والعسكرية في أماكن أخرى من العالم على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية ". ومع ذلك، فإن سلسلة التدخلات العسكرية الحساسة سياسياً في الشرق الأوسط بين عامي (١٩٥٦، ١٩٦١) أدت ببريطانيا إلى استنتاج مفاده أن الدول في المنطقة ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة بشكل أكبر في ترتيباتها الأمنية الخاصة. إن القلق الذي تسببت فيه الحالة الكويتية بسبب النقاشات حول ما إذا كان ينبغي التدخل، وكيفية إدخال القوات العسكرية، وكيفية إمدادها، والأهم من ذلك، كيفية إخراجها، تركت بصماتها النفسية على صانعي السياسات. ورغم استمرار بريطانيا عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها في الخليج، اضطر السياسيون والمسؤولون في الحكومة البريطانية بشكل متزايد إلى تقبل أنه من الصعب على بريطانيا نشر قواتها العسكرية أو تحصينها في الشرق الأوسط، فقد تضافرت العقبات اللوجستية والضغط الدولي المتزايد من أجل إنهاء الاستعمار وارتفاع المشاعر القومية العربية لجعلها أكثر جاذبية للمساعدات البريطانية لئتم تطبيقها بشكل سري وغير رسمي من خلال القوات المحلية بدلاً من القوة العسكرية المباشرة. وبعد أزمة الكويت عام ١٩٦١، كتب الطيار مارشال السير ديفيد لي في روايته عن تلك المدة قائلاً: " بُذلت جهود لتشجيع الدول المختلفة التي أبرمت معها بريطانيا اتفاقيات دفاعية على إنشاء أو في بعض الحالات توسيع قواتها الأصلية الخاصة بها، بهدف إعفاء بريطانيا من بعض إن لم يكن مسؤولياتها الدفاعية كافة تجاههم. وتم تشكيل القوات الجوية الكويتية بمساعدة ومعدات بريطانية، وتم بناء سلاح الجو العماني لدعم جيشه، وكانت البداية في تشكيل قوة دفاع أبو ظبي. ومن المهم ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن

بريطانيا لم تكن تعتقد أن القوات المحلية يمكن أن تخرج بشكل كامل من الظل الذي توفره المظلة العسكرية البريطانية". ومع ذلك، يُظهر أنه بعد عام ١٩٦١، كثفت بريطانيا جهودها لتعزيز القدرات الأمنية المحلية، بدءاً بالكويت (٢٨).

بعد عملية الإنزال البريطاني بدأ المسؤولون البريطانيون والكويتيون بإعادة النظر في كيفية تنظيم القوات المسلحة الكويتية بشكل أفضل لردع ما أسماه "الاعتداء العراقي" في المستقبل أو صد أي هجوم إذا حدث ذلك. وعلى الرغم من أن بريطانيا رأت أن قوات حفظ السلام التابعة للجامعة العربية ليست ذات قيمة عسكرية تذكر، إلا أنها رأت أن وجود القوة كان رادعاً سياسياً للعراق، وذلك من شأنه أن يمنح الكويت بعضاً من الوقت لتوسيع جيشها. لم ترغب الحكومة الكويتية في مضاعفة الجيش الكويتي إلى (٣٠٠٠ رجل فحسب، بل سعت إلى إعادة تجهيزه بمزيد من الدبابات والعربات المدرعة والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات النفاثة (Jet Provosts and Hunters). وفي أواخر عام ١٩٦١، عرض المخططون في الدفاع البريطاني على حاكم الكويت فريق تدريب بريطاني كبير للإشراف على الجيش الكويتي، وتساءل ماكميلان، هل سوف يفكر الحاكم في توظيف قوة مرتزقة من الباكستانيين؟ إلا أن لوس أوضح أنه كان هناك عدم رغبة في توظيف الهنود والباكستانيين، ومن ثم استبعد موافقة الحاكم على تجنيد قوات من أي من البلدين. وفي النهاية، وافق حاكم الكويت على حضور بعض المدربين البريطانيين، وتم استدعاء كادر المدربين، وكان يتكون في البداية من مقدم واحد فقط يدعى ليون (Lion) وستة ضباط صف تقنيين. ولكن سرعان ما حاول المسؤولون العسكريون البريطانيون زيادة أعدادهم، وطلب الجيش الكويتي بقيادة العميد الشيخ عبد الله مبارك الصباح (٢٩) من بريطانيا رقيباً إضافياً ورقيباً آخر لإجراء تدريب لصغار الضباط وضباط الصف في الكويت، إذ كان الكويتيون يظهرون رغبة حقيقية للاستمرار في تدريبهم. وقد أرسل السفير ريتشموند برقية إلى لندن في تشرين الثاني ١٩٦١، قال فيها: " ينبغي علينا بالطبع أن نشجع ذلك"، لأنه قد يؤخر تقدماً عراقياً إلى الكويت- مما يوفر مزيداً من الوقت لوصول التعزيزات البريطانية - (٣٠).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه بعد استقلال الكويت كان هناك تعاون عسكري بين الكويت ومصر في غضون تلك المدة، فقد تمثل أول تعاون عسكري مصري كويتي بوصول قوات مصرية محدودة إلى جزيرة فيلكا ضمن قوات عربية مشتركة لحماية الكويت من أية هجومات عراقية مرتقب. وعلى الرغم من أن القوات العربية انسحبت مطلع عام ١٩٦٢، إلا إن القوات المصرية بقيت في ثكناتها بناءً على طلب أمير الكويت، الذي أرسل وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (٣١) إلى القاهرة ولقاءه بقيادات الأركان واستعرض وزير الداخلية الكويتي مع المسؤولين في مصر، التطورات السياسية في البلاد

العربية وطلب من القيادة السياسية في مصر قيام قواتها المتواجدة بالكويت بتدريب القوات العسكرية الكويتية وتأهيلها (٣٢).

وبالرجوع إلى الموقف البريطاني كان هناك بعض الذين اعتقدوا أن بيع معدات بريطانية متطورة إلى الكويت قد يكون ضاراً أيضاً، فقد طرحت وزارة الخارجية البريطانية وجهة نظرها القائلة أنه " لا ينبغي لبريطانيا أن تحاول بيع أسلحة إلى الكويت من التي كانت متطورة للغاية بالنسبة لها، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنويعها وإهدار جهدها وكفاءتها ". فمن وجهة نظر وزارة الخارجية، ينبغي أن تكون الكويت مجهزة بشكل كافٍ، لكن ضرورة موازنة ذلك مع حقيقة أنها كانت دولة صغيرة مع عدد محدود من الكوادر الفنية المدربة. واتخذ السفير ريتشموند موقفاً مشابهاً، فانتقد سلوك مصنعي الأسلحة البريطانيين، الذين اعتقد أنهم لا يتصرفون على وفق نهج بريطانيا، وكتب إلى وزارة الخارجية في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٢ : " المصلحة الوطنية في النمو المتوازن والفعال للقوات المسلحة الكويتية، على الرغم من ميل العميد عبد الله مبارك الصباح إلى الأسلحة المتطورة، إلا أننا عادة ما نكون قادرين على إبقائه على المسار العسكري المستقيم والضيق، وقد أصبحت تلك المهمة أكثر صعوبة من خلال قيام الباعة المتجولين بالأسلحة برمي الأسلحة مجاناً، وكثير منهم بريطانيون ". وقد أدرك المسؤولون البريطانيون أنه من المحتمل أن يكونوا في منافسة مع مصنعي الأسلحة في الدول الأخرى، لاسيما أن الاعتماد المتبقي للكويت التي استقلت حديثاً، على الأسلحة والمشورة والخبرة البريطانية لوقت محدود، وفيما يتعلق بمسألة الصواريخ المضادة للدبابات الموجهة بالأسلاك، لم ترَ وزارة الدفاع أي رأي أو اعتراض عملي في بيعها، لاسيما " أن الكويتيين لا شك أنهم يستطيعون الحصول على سلاح مشابه من الفرنسيين، إذا رغبوا في ذلك، كما فعل الإسرائيليون ". فضلاً عن ذلك، كانت هناك ميزة سياسية واضحة في جعل الكويتيين يشترون الأسلحة من بريطانيا، إذ استنتج مسؤولو الدفاع في بريطانيا، انه استمرت قدرة الجيش الكويتي على تقديم مقاومة إبان الأزمة مع العراق من خلال الأسلحة البريطانية واستمرار السياسة الدفاعية البريطانية تجاه الكويت في أوائل الستينيات بعد حصولها على الاستقلال، وقد كان للجهود البريطانية لتعزيز الجاهزية العسكرية الكويتية من خلال بيع أسلحة مناسبة، وتوفير فريق مساعدة عسكرية نتائج متباينة، فقد قيمت لجنة المخابرات البريطانية المشتركة (JIC)، التي أنتجت تقديرات نهائية من وكالات استخبارات متعددة، في شباط ١٩٦٢ أنه " على الرغم من القوات المسلحة الكويتية مواصلة التحسن، ومن المتوقع أن تقدم المقاومة، فإن قدرتها التشغيلية ليست عالية، صواريخ (Vigilant) المضادة للدبابات التي تم الحصول عليها مؤخراً، لا يمكن الاعتماد عليها لإعاقة العراقيين في حال الهجوم، لكن خطتنا للتدخل تصبح أكثر قدرة مع تحسن الكفاءة للجيش الكويتي ". وأوعز للمقيم السياسي بإدراج تقييم لكيفية تأثير التطورات الأخيرة على قدرة الجيش الكويتي، وعلى الرغم من التدفق المستمر

للضباط والمتخصصين الكويتيين الذين يحضرون دورات عسكرية في بريطانيا حذرت بريطانيا في تقرير كانون الثاني ١٩٦٣ من (KLT)، من أن مستوى التدريب العام في الجيش الكويتي كان منخفضاً للغاية، وناشدوا مؤسسة الدفاع الكويتية وقف المزيد من التجنيد حتى يتم رفع معايير القوة الحالية آنذاك (٣٣).

أعدت الكويت خطأً كثيرة حول تطوير القوة الجوية، ففي شباط ١٩٦٢، استلمت الكويت ست طائرات مقاتلة من طراز (Jet Provosts) وتم تدريب ثمانية من طيارها في بريطانيا، لكن جهود الحكومة البريطانية لممارسة قدر من السيطرة على القوات الجوية الكويتية (KAF) أُعيقت بسبب وجود كولين جيه وودوارد (Kulin Jih Woodward)، قائد سرب بريطاني سابق في سلاح الجو الملكي البريطاني. وكان وودوارد (Woodward)، قد عينته الكويت بشكل خاص بوصفه مدرب طيران رئيس لنادي الطيران الكويتي مطلع الستينات من القرن الماضي، وأشار إلى نفسه باسم " المستشار الجوي للجيش الكويتي ". وقد اشتكى ضابط ارتباط سلاح الجو الملكي البريطاني في الكويت، قائد الجناح كالفلي (Kalfi)، من أن: " وودوارد أوضح أنه يشعر بالاستياء من المساعدة السياسية الخارجية من سلاح الجو الملكي البريطاني، معتبراً ذلك تهديداً لمنصبه كمستشار جوي لعبد الله مبارك الصباح ". لم يكن مستقبل القوات الجوية الكويتية (KAF) آمناً مع نصيحة وودوارد، لاسيما أن تجربته السابقة الوحيدة كانت مع الطائرات ذات المحركات الخفيفة ذات المكبس. لقد تم سحب سيطرة (KAF) إلى حد كبير من سلاح الجو الملكي البريطاني، وقد اقترح السفير ريتشموند على المقيم السياسي أن تتبنى بريطانيا نهجاً أكثر واقعية تجاه قضية وودوارد، مشيراً إلى أن وودوارد يعاني من العديد من أوجه القصور ومن غير المرجح أن يتمكن من وضع (KAF) على أساس سليم أو يقدم المساعدة الحقيقية لتطويره. من المحتمل أنه يحقق ذلك في وقت آخر، ولكن في ذلك الوقت كان لديه أذن رئيس أركان القوات المسلحة الكويتية العميد عبد الله مبارك الصباح وثقته بنفسه ويتردد في مشاركة ذلك المنصب مع ضابط في سلاح الجو الملكي البريطاني، ومن ثم ينبغي توجيه المشورة والمساعدة لسلاح الجو الملكي من خلاله حسب ما ذكر ريتشموند. ومع ذلك، اعتقد ريتشموند أن الأمر سوف يكون مجرد مسألة وقت قبل أن يشعر العميد عبد الله مبارك الصباح - الذي تمت ترقيته إلى رتبة لواء في كانون الأول ١٩٦٢ - بخيبة أمل من وودوارد ويلجأ إلى سلاح الجو الملكي البريطاني للحصول على المساعدة (٣٤).

والجدير بالذكر، أن الكويت طوال المدة التي امتدت منذ استقلالها ولغاية عام ١٩٦٣، لم تنضم إلى الأمم المتحدة، على الرغم من أنها طلبت الانضمام إلى الأمم المتحدة، ولكن الاتحاد السوفيتي استعمل حق النقض في مجلس الأمن ضد اقتراح قبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة، وقد تكرر الموقف السوفيتي في المرة الثانية التي تقدمت فيها الكويت بطلب العضوية في المنظمة الدولية. ويمكن تفسير استخدام موسكو حق النقض ضد قبول الكويت بأنه كان يهدف إلى إضعاف موقف بريطانيا في المنطقة، إذ ركز

مندوب الاتحاد السوفيتي في كلمته أمام مجلس الأمن على انتقاد السياسة العدوانية لبريطانيا، وأن الكويت ما زالت تحت الحماية البريطانية، واستشهد بوجود القوات البريطانية في الأراضي الكويتية، وهي التي طلبتها الكويت لمواجهة التهديد العراقي قبل أن يتم استبدالها بقوات عربية بموجب قرار الجامعة العربية. فضلاً عن أن الموقف السوفيتي كان يعكس توجهات صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وقد كان عدم اعتراف موسكو بالكويت، واستخدامها حق النقض في مجلس الأمن، يمثل عقبة أمام انضمام الكويت للأمم المتحدة طيلة تلك المدة. وقد حاولت الكويت الاتصال رسمياً بالاتحاد السوفيتي خلال تلك المدة، وسعت إلى إرسال وفد صداقة رسمي إلى موسكو، ولكن سفارة موسكو في القاهرة رفضت إعطاء تأشيرة الدخول لأعضاء الوفد الكويتي^(٣٥).

وفي الثامن من شباط ١٩٦٣، أطاح انقلاب عسكري برئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم،^(٣٦) وبعد يومين من حدوث الانقلاب العسكري في العراق وتسلم عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية العراقية، بعث حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح في العاشر من شباط ١٩٦٣، برقية تهنئة^(٣٧) إلى عبد السلام عارف، تضمنت تأييد الكويت للحكم الجديد في العراق^(٣٨). وقد صرح وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بتاريخ السادس والعشرين من آذار ١٩٦٣: " لقد ذهب وفد رسمي من الكويت إلى العراق للتهنئة بالعهد الجديد " ^(٣٩).

ولكن لم تخفف الإطاحة برئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم على الفور من قلق الحكومة البريطانية بشأن ضعف فعالية الجيش الكويتي، لأنه في آذار ١٩٦٣ تلقت بغداد الدفعة الأولى من طائرات ميغ ٢١ (طائرات مقاتلة متقدمة) من الاتحاد السوفيتي. ورداً على ذلك، قبلت الكويت الحاجة إلى جلب المقاولين البريطانيين لتوفير طاقم أرضي وأطقم صيانة وفنيين لطائراتها المقاتلة النفاثة، وطلبت عشرات المركبات المدرعة والاستطلاعية من بريطانيا^(٤٠).

ويبدو، أنّ الوفد الكويتي الذي ذهب إلى العراق لم يكن للتهنئة فحسب، فالحكومة العراقية الجديدة لم تعترف مباشرة باستقلال الكويت، لذا كانت هناك مفاوضات وشروط مقابل الاعتراف، ففي آذار ١٩٦٣، قدمت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة عبد السلام عارف شرطين محتملين لكي تعترف بلاده باستقلال الكويت، أما إلغاء الخطابات المتبادلة بين الكويت وبريطانيا عام ١٩٦١، أو تأسيس نوع من الاتحاد بين البلدين؛ إلا أن كلا العرضين لم يحظيا بقبول حاكم الكويت كما كان متوقعاً. وعلى الرغم من ذلك، فإن مفاوضات الكويت أصبحت أكثر قوة ليس بسبب انتخابها عضواً في الأمم المتحدة في الرابع عشر من أيار ١٩٦٣ فحسب، بل أيضاً بسبب الوضع المادي المتردّي للعراق آنذاك، ومن ثمّ فقد اقترحت الكويت أن يكون اعتراف العراق باستقلالها وقبول الحدود المتفق عليها عام ١٩٣٢، من أهم الأسس للمفاوضات.

ورفض الحاكم الضغط عليه للإلغاء المُبكر للخطابات المتبادلة عام ١٩٦١. وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٦٣، اجتمع في بغداد الوفد العراقي مع الوفد الكويتي الذي زار العراق بدعوة رسمية من رئيس وزرائها. وعلى أثره، وقّع الطرفان على مذكرة اتفاق، اعترف فيها العراق باستقلال الكويت وسيادتها في حدودها المُبيّنة بكتاب رئيس وزراء العراق المؤرخ في الحادي والعشرين من تموز ١٩٣٢. واتفقا على أن تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين، وإقامة التعاون الثقافي والتجاري والاقتصادي، واتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفراء. وهكذا أعلن العراق في تشرين الأول ١٩٦٣، اعترافه باستقلال الكويت،^(٤١) وكان ذلك مقابل حصول العراق على قرض من دون فوائد بقيمة ثلاثين مليون ديناراً كويتياً، ومنذ ذلك الوقت تغيّر الموقف العراقي الرسمي تجاه المطالبة بالكويت وشعر الكويتيون أنّ الأزمة مع العراق آنذاك بدأت تنفجر، حينما أصدرت الحكومة بيانات مطمئنة بالنسبة إلى مستقبل العلاقات العراقية الكويتية ما دعا وزارة الخارجية الكويتية آنذاك إلى إعلان تقديرها للموقف العراقي الجديد وإلى طلب انسحاب قوات الجامعة العربية المتبقية على الأراضي الكويتية واكتمل انسحابها في العشرين من شباط ١٩٦٣، وعلى أثر ذلك الحدث انتهى رسمياً مطلب ضمّ الكويت إلى العراق^(٤٢).

نستشف مما سبق، كان لاستقلال الكويت وما نجم عنه من أزمة بين العراق والكويت بعد إنهاء الحماية البريطانية أثره على تطوير بناء المؤسسة العسكرية الكويتية وتسليحها، فقد أولت الكويت اهتماماً كبيراً إثناء وبعد انتهاء الأزمة بتسليح الجيش الكويتي والعمل على بناء قوات عسكرية كويتية مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة. واتضح جلياً، أن بريطانيا استمرت في ممارسة سياستها الدفاعية تجاه الكويت وحمايتها حتى بعد منحها استقلالها وإنهاء اتفاقية الحماية بينهما، فقد عملت على دعم الكويت عسكرياً أثناء الأزمة وبعد انتهائها من خلال إرسال القوات العسكرية البريطانية ووضع الخطط العسكرية في حال غزو العراق للكويت، ولتهدئة الشعور القومي تم انسحاب القوات العسكرية البريطانية من الأراضي الكويتية واستبدالها بقوات من جامعة الدول العربية ومع استمرار الأزمة بين البلدين من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣، عملت بريطانيا خلال تلك الأعوام على تقوية القوات العسكرية الكويتية وتدريبها وتسليحها بكل الإمكانيات لضبط الأمن الداخلي الكويتي بعد انسحاب القوات العسكرية البريطانية ومنح الاستقلال. ومن ثم، ساعدت تلك الأزمة على تطوير المؤسسة العسكرية بعد استقلال الكويت حتى مع وجود توجهات بريطانية لا ترغب بتسليح الكويت بأحدث الأسلحة وتطوير إمكاناتها العسكرية بشكل متقدم حتى لا يؤدي ذلك لخروج الكويت من مظلة الحماية البريطانية واحتياجها العسكري لبريطانيا على نحو نهائي.

المبحث الثاني : تطور تشكيلات المؤسسة العسكرية الكويتية والموقف البريطاني من التسليح (١٩٦٣-١٩٦٨) :

بعد استقلال الكويت وانتهاء أزمة المطالبة العراقية بضم الكويت على اثر سقوط نظام حكم رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم واعتراف نظام الحكم العراقي الجديد باستقلال الكويت، ومن ثم انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٦٣، أكملت الكويت مقومات بناء الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية التي تطورت في تشكيلاتها النظامية المؤسساتية على وفق القوانين والدستور الدائم الذي أنجزه المجلس التأسيسي الكويتي بعد الاستقلال بعام وبدء العمل به عام ١٩٦٣، بعد تحول الكويت إلى دولة مستقلة معترف بها من الجميع.

وعلى أساس ذلك، سوف يتناول هذا المبحث تشكيلات المؤسسة العسكرية بعد اكتمال الاعتراف الدولي باستقلال الكويت وما شهدته من تطورات واستحداث للوزارات والمجالس والأجهزة العسكرية والأنظمة التي استمر استحداثها حتى إعلان انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨، فضلاً عن تشريع العديد من القوانين العسكرية وتعديلها وإقرارها، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي :

١- وزارة الدفاع :

بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٢، شهدت الكويت تشكيل أول وزارة بعد استقلالها لاستكمال مقومات الدولة الدستورية،^(٤٣) برئاسة أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، وأربعة عشر وزيراً^(٤٤). وكانت وزارة الدفاع واحدة من الوزارات التي جاءت في أول تشكيل وزارتي لعام ١٩٦٢، إذ قامت تلك الوزارة بإعادة بناء الجيش الكويتي على وفق الأساليب العسكرية الحديثة إلى جانب إدخال أسلحة متطورة في صفوف الجيش لحماية الاستقلال، وكان الشيخ محمد الأحمد الجابر الصباح، أول من شغل منصب وزير الدفاع في تلك الوزارة، وتولى الشيخ مبارك العبد الله الجابر الصباح منصب رئيس الأركان العامة للجيش^(٤٥).

واستكمالاً لذلك، صدر في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٣، مرسوم أميري بتنظيم وزارة الدفاع، فقد أصبحت وزارة الدفاع بموجبه تتولى جميع شؤون الدفاع عن الكويت، وما يتعلق بالقوات المسلحة من إعداد الجيش، وتجهيزه، وتدريبه، وتأمين أسباب الدفاع عن البلاد، ووضع الخطط والدراسات الحربية، وتسليح الجيش الكويتي، والقوات المسلحة كافة، بالمعدات الحربية وتجهيزها بالمهمات واتخاذ الإجراءات اللازمة لشؤون الدفاع في حدود القانون^(٤٦).

وفيما يتعلق بهذا الشأن، يذكر السياسي ونائب الرئيس بالمجلس التأسيسي الكويتي أحمد الخطيب في مذكراته، " لم يكن هناك جيش كويتي بالمعنى الصحيح في عهد الحماية البريطانية، إذ كانت حماية

من أهم تطورات المؤسسة العسكرية الكويتية بعد الاستقلال، إصدار أول قانون للجيش الكويتي بتاريخ الثاني عشر من تموز ١٩٦٧، الذي تم بموجبه للمرة الأولى تنظيم شؤون القوات العسكرية الكويتية والعاملين فيها قانونياً^(٦٥). وقد تكون مشروع القانون من خمسة أبواب، تضمن الباب الأول (من المادة الثانية إلى المادة التاسعة والعشرين) الأحكام العامة، التي جاء فيها أن الأمير القائد الأعلى للقوات المسلحة. وعُرف الجيش الكويتي بموجب المادة الثالثة من القانون، أنه قوة عسكرية مسلحة تقوم بالدفاع عن حدود الوطن وسلامة أراضيه. ويتألف الجيش الكويتي من القوات المسلحة البرية، والبحرية، والجوية، والأسلحة، والوحدات، والمؤسسات، والمصالح العسكرية المختلفة. أما طرق الالتحاق بالجيش، فقد حددتها المادة الخامسة بثلاث وهي : الخدمة العسكرية، والتطوع، والتعيين. وحددت المادتان السادسة والسابعة الرتب العسكرية لكل من الضباط، وضباط الصف، والأفراد، حسب التسلسل العسكري، فضلاً عن ما حددته الأحكام العامة الأخرى، فيما يخص تحديد رواتب الجيش، ووجوب أداء اليمين لضباط الجيش وأفراده، وحظرت بعض الأحكام العسكريين من العمل بالسياسة أو الانضمام بدون إذن كتابي من رئاسة الأركان إلى أي جمعية، أو نقابة، أو هيئة غير الجمعيات أو الهيئات المخصصة للجيش. فضلاً عن تحديد العقوبات الانضباطية للجرائم العسكرية، وحصرها بالمحاكم العسكرية. أما الباب الثاني (من المادة الثلاثين إلى المادة الخامسة والأربعين) فقد تناول شؤون الضباط، وأحوال وشروط تعيين ضباط الصف وتطوع الأفراد، وكان الباب الثالث (من المادة السادسة والأربعين إلى المادة السادسة والتسعين)، في أحكام الخدمة، التي شملت الرواتب، والبدلات، والعلاوات، والترقيات، وأحوال نقل العسكريين وندبهم وكيفية معاملة الملحقين العسكريين في البعثات الدبلوماسية في الخارج، وتحديد الإجازات التي تمنح للعسكريين وأحوال منحها، فضلاً عن تطرقه إلى التقارير السرية. أما الباب الرابع (من المادة السابعة والتسعين إلى المادة المائة والثالثة عشرة)، فقد حدد انتهاء خدمة العسكريين وكيفية معاملتهم عند انتهاء خدمتهم. وقد تضمن الباب الخامس (من المادة المائة والرابعة عشرة إلى المادة المائة والثامنة عشرة)، الأحكام الانتقالية، فأبقى على النظم المعمول بها في الجيش الكويتي، إلا ما كان منها متعارضاً مع أي نص من نصوص هذا القانون^(٦٦).

يتضح مما سبق، أنه بعد حصول الكويت على استقلالها وإرساء قواعد نظام الحكم الدستوري وقبولها في منظمة الأمم المتحدة، وتأسيس البرلمان الكويتي بدورته التشريعية الأولى والثانية، عملت الكويت على تشريع القوانين والنظم العسكرية وترتيبها، ويأتي في مقدمتها تشريع أول قانون للجيش الكويتي عام ١٩٦٧، الذي تم بموجبه تحديد مهام الجيش الكويتي العسكرية بالدفاع عن الوطن وأراضيه، وتحديد قواته المسلحة، وطرق الالتحاق به، وتحديد الرتب العسكرية، والعقوبات الانضباطية للجرائم

العسكرية، وغيرها من التنظيمات العسكرية التي تؤدي إلى تطوير الجيش الكويتي وقدراته الدفاعية تدريجياً، وبشكل قانوني ومؤسسي في مرحلة ما بعد استقلال الكويت.

وبالنسبة إلى موقف الكويت العسكري من تطورات حرب ١٩٦٧،^(٦٧) فالكويت بوصفها احد الدول العربية، أكدت منذ الاستقلال استعدادها لمساعدة شعب فلسطين على استعادة وطنه المحتل، إلا إن المشاركة العسكرية الفعلية كانت مشاركة رمزية، فإن قدرات الكويت سكانياً وبالنتيجة انخفاض الكم العسكري، مقارنة مع القدرات العسكرية لدول المواجهة والكيان الصهيوني، تجعل تلك المشاركة رمزية فقط، ومع ذلك أعلنت الكويت رسمياً الحرب ضد الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف القيادة العربية الموحدة، التي تشكلت في مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام ١٩٦٤. وشاركت الكويت عسكرياً في حرب الاستنزاف بين مصر والكيان الصهيوني في المدة التي تلت ذلك، إلا أنها كانت مشاركة رمزية أيضاً، الأمر الذي جعل الكويت تدعو إلى توحيد الجيوش العربية بوصفها وسيلة لمواجهة التفوق النوعي للكيان الصهيوني من اجل تحرير فلسطين^(٦٨).

٥- قانون تنظيم شؤون قوات الشرطة الكويتية :

عملت الحكومة الكويتية في تلك المدة الزمنية على تنظيم شؤون قوات الشرطة والأمن بشكل مقنن عبر قانون خاص أيضاً،^(٦٩) تم إصداره بتاريخ الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٨، وقد تكون مشروع قانون نظام قوات الشرطة من خمسة أبواب، نظمت من خلال أحكام موادها المائة والأربعة عشرة كل ما يتعلق بقوات الشرطة، وصلاحياتها، ومهامها، والعناصر التي تتألف منها، وسبل الالتحاق بقوات الشرطة. والرتب العسكرية لضباط الشرطة وأفرادها بحسب التسلسل العسكري، وتناول مشروع القانون موضوع تعيين قوات الشرطة، محدداً الشروط الواجب توافرها فيمن يعين ضابطاً، فضلاً عن تنظيمه أحكام الخدمة، التي تتعلق بالراتب، والبدلات، والعلاوات، وتنظيم الترقيات وموضوع النقل أو النذب والإجازات. فضلاً عن موضوع التقارير السرية للضباط، وأحوال انتهاء الخدمة والآثار المترتبة على ذلك^(٧٠).

٦- تنظيم شؤون إنشاء الكليات العسكرية في الكويت:

تنفيذاً لما نص عليه قانون الجيش الكويتي في المادة (٢٠) منه، أن يكون إنشاء الكليات العسكرية بمرسوم، صدر مرسوم أميري بتاريخ الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٨، بإنشاء الكلية العسكرية في الكويت، التي يشترط للالتحاق بها حسب ما جاء بالمرسوم الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، فضلاً عن الشروط الأخرى المقررة في لائحة النظام الداخلي للكلية. ويكون تعيين مدير الكلية العسكرية على وفق المادة الثانية، من بين الضباط القادة، بمرسوم بناء على عرض وزير الدفاع. وعلى

وفق المادة الثالثة تصدر لائحة النظام الداخلي للكلية، وسائر أنظمتها، بقرارات من وزير الدفاع، بعد مشاوررة مجلس الدفاع الأعلى^(٧١).

وفي الصدد ذاته، صدر في العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٨، مرسوم أميري بإنشاء كلية للشرطة في الكويت، بالشروط ذاتها، التي تضمنها مرسوم إنشاء الكلية العسكرية. أما تعيين مدير كلية الشرطة فيكون بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية، من بين ضباط قوة الشرطة الذين لا تقل رتبهم عن رتبة رائد. وقد تم تعيين الرائد عبد الحميد حجي عبد الرحيم، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٨، بوصفه أول مدير لكلية الشرطة في الكويت^(٧٢).

وهكذا شهدت الكويت في عام ١٩٦٨، افتتاح الكلية العسكرية وكلية الشرطة، إذ حظي تأهيل رجال الشرطة وتدريبهم باهتمام كبير من وزارة الداخلية، لتزويد البلاد بحاجتها من ضباط وعناصر الشرطة المؤهلين بشهادات تصل إلى درجة البكالوريوس بالقانون والدبلوم في العلوم الشرطوية. ومدة الدراسة في الكلية ثلاثة أعوام، ينقسم كل عام منها إلى فصلين دراسيين^(٧٣). وفي مطلع سبعينات القرن الماضي، تخرجت أول دفعة من طلبة الكلية العسكرية في الكويت^(٧٤).

٧- تسليح الكويت والموقف البريطاني منه (١٩٦٣-١٩٦٨) :

في آذار ١٩٦٣، أعلن في القاهرة عن نوايا الحكومة الكويتية شراء أسلحة من وزارة الإنتاج الحربي عبارة عن ناقلات أشخاص ومدركات بولندية ثم تجميعها في مصر، وقد بلغت قيمة الصفقة (١ , ٥) مليون دولار أمريكي^(٧٥).

ومع انتهاء أزمة مطالبة العراق بضم الكويت على اثر سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، ركز المخططون البريطانيون بشكل متزايد خلال عام (١٩٦٤-١٩٦٥) على الاستقرار الداخلي في الكويت، ولاسيما ولاء الجيش الكويتي لأسرة آل الصباح. ومن ثم تساءل صناع السياسة البريطانيون هل من الحكمة جعل القوات المسلحة الكويتية قوية للغاية؟ اخذين بنظر الاعتبار إغراء المكافآت المالية لبيع الأسلحة المتقدمة عندما يتعلق الأمر بالسياسة البريطانية تجاه الجيش الكويتي^(٧٦).

وهنا تجدر الملاحظة، أن اغلب دول المنطقة العربية شهدت انقلابات عسكرية أطاحت بالأنظمة الملكية وأسست أنظمة قادتها قيادات عسكرية آنذاك، ومن ثم لم يكن على ما يبدو مستبعداً عن البريطانيين وحتى عن الأسرة الحاكمة في الكويت أسرة آل الصباح انه في تلك الحقبة الزمنية التي شهدت انقلابات عسكرية جملة أن يحدث ذلك الأمر في الكويت من قياداتها العسكرية إذا تم تقوية الجيش الكويتي على شاكلة يصعب السيطرة عليه من قبل الأسرة الحاكمة لحفظ وجودها وكيان الكويت وأمنه واستقراره.

وتشريع القوانين العسكرية المنظمة لعملها، مثل تشريع أول قانون للجيش الكويتي عام ١٩٦٧، الذي تم بموجبه تحديد مهام الجيش الكويتي العسكرية بالدفاع عن الوطن وأراضيه، وتحديد قواته المسلحة، وطرق الالتحاق به، وتحديد الرتب العسكرية، والعقوبات الانضباطية للجرائم العسكرية، وغيرها من التنظيمات العسكرية التي تؤدي إلى تطوير الجيش الكويتي وقدراته الدفاعية تدريجياً، وتشريع قانون نظام قوات الشرطة والأمن عام ١٩٦٨، وإنشاء مجلس الدفاع الأعلى والحرس الوطني الكويتي وإنشاء الأجهزة والكليات العسكرية، والعمل على إكمال تشكيلات هيكل القوات العسكرية والأمنية المختلفة وبناء قدراتها الدفاعية، وتسليحها، مع وجودها بوصفها دولة مستقلة حديثاً.

ثانياً: توصل البحث، إلى أن الموقف البريطاني تجاه الكويت عامة وتجاه المؤسسة العسكرية خاصة بعد منح الكويت استقلالها في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، تمثل بدعم الكويت أمنياً وعسكرياً والمحافظة على استقلالها وحمايته بدليل التدخل العسكري البريطاني الذي التزمت به بريطانيا بشكل علني إثناء أزمة مطالبة نظام حكم رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بعد أيام من إعلان استقلال الكويت بضمها إلى الأراضي العراقية. إذ على المستوى العملي، بعثت بريطانيا قوات عسكرية بريطانية لحماية الكويت واعدت الخطط العسكرية التامة في حال قيام عبد الكريم قاسم بغزو الكويت حتى بعد استبدال القوات العسكرية البريطانية بقوات جامعة الدول العربية بعد انضمام الكويت إلى الجامعة والتي كانت قوات رمزية، استمرت بريطانيا بذلك الدعم والتعاون العسكري وإعادة الخطط العسكرية إلى انتهاء الأزمة وسقوط نظام حكم رئيس وزراء العراق في عام ١٩٦٣، وقبول الكويت عضواً في منظمة الأمم المتحدة واكتمال الاعتراف الدولي بها بوصفها دولة مستقلة. ومن ثم، نستنتج إن أزمة الضم الإقليمية ساعدت في أن يكون الموقف البريطاني ايجابياً وحيوي تجاه الكويت من خلال الدفاع عنها بالقوات وبالخطط العسكرية البريطانية وفي بناء المؤسسة العسكرية الكويتية وإسنادها ودعمها وتسليحها والعمل على تطويرها خلال الأعوام (١٩٦١-١٩٦٣). أما ما بعد عام ١٩٦٣، وانتهاء أزمة المطالبة بضم الكويت واستقرار الكويت أمنياً حتى تاريخ إعلان انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٦٨، فقد توصل البحث إلى أن الموقف البريطاني من المؤسسة العسكرية الكويتية، كان متأرجحاً بين دعم الكويت عسكرياً من ناحية التسليح وبناء الجيش الكويتي وتقويته حتى لا يكون هنالك تدخل ودعم عسكري بريطاني مباشر في تلك المرحلة التي تصاعد فيها تيار الحركات القومية العربية في منطقة الخليج العربي والمطالبة بالاستقلال والسيادة ومحاربة تدخل الدول الاستعمارية، وبين خوف بريطانيا وقلقها من إن تقوية الجيش الكويتي وبناءه وتطويره عسكرياً وتسليحه بالأسلحة المتقدمة آنذاك، سوف يفقد بريطانيا مصالحها في الكويت وخروجها من مظلة حمايتها ودعمها بالكامل حتى فيما يخص بيع الأسلحة أو في تعامل الكويت مع الدول الأخرى لغرض تطوير مؤسستها العسكرية، لاسيما أن تلك المدة ما بعد استقلال الكويت على الصعيد الدولي هي أعوام الحرب الباردة التي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (

الهوامش :

- (١) بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء : (٢ - ٣)، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤)، ص ٦٨ - ٦٩.
- (٢) الشيخ عبد الله السالم المبارك الصباح : وُلِدَ في الكويت عام ١٨٩٥، تولى حكم البلاد عام ١٩٥٠، عُرف عنه أنه صاحب فكر اجتماعي تقدمي، حصلت الكويت في عهده على الاستقلال عن بريطانيا، وقد لُقِّبَ بـ (أبو الدستور)، أولى اهتمام كبير بتقدم الكويت من الناحية العمرانية والاجتماعية والثقافية، فقد شهد عهده الكثير من الانجازات، توفى في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥.
- للمزيد من التفاصيل ينظر : زهرة ديكسون فريث، الكويت كانت منزلي، دار الكاتب العربي، (بيروت، د. ت)، ص ٥٤ - ٥٦ ؛ أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥)، ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٤)، ص ٢٧٣ - ٢٧٥.
- (٣) بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧١.

(٤) الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) : هو مبارك بن صباح بن جابر بن عبد الله بن صباح، وُلِدَ في الكويت عام ١٨٤٤، تولى الحكم بتاريخ السابع عشر من أيار ١٨٩٦، بعد قتله لأخويه محمد وجراح الصباح، شهد عهده ازدياد التنافس الدولي وتصاعد الخلاف مع الدولة العثمانية، الأمر الذي دفعه لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية بموجب اتفاقية ١٨٩٩، توفى في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥)، ص ٥٠١-٥٠٢ ؛ ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥)، ص ١٥٢٥-١٥٢٦ ؛

B. J. Slot, Mubarak AL – Sabah, Founder of Modern Kuwait 1896 – 1915, (London, 2005), p. 1 – 5 .

(٥) ملحق خاص بيوم الاستقلال، جريدة الكويت اليوم، ملحق العدد ٣٣١، ١٩ حزيران ١٩٦١، ص ٤.

(٦) ملحق خاص بيوم الاستقلال، المصدر السابق، ص ٤ ؛ بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص ٧٠.

(٧) رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، جامعة الدول العربية وقضايا إمارات الخليج العربي : (١٩٤٥-١٩٦٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٤٦-٤٧.

(٨) ينظر : بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص ٧١-٧٢ ؛ رضا هلال، الصراع على الكويت، (الكويت، ١٩٩٠)، ص ١٠.

(٩) للمزيد من التفاصيل حول الأزمة العراقية - الكويتية (١٩٦١-١٩٦٣) ينظر : السير همفري تريفليان وآخرون، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة : خليل إبراهيم حسين الزوبعي، (بغداد، ٢٠٠٣)، ص ٨٦-٩٠.

(١٠) نقلاً عن : الهام صالح محمد وسعاد حسن جواد، الموقف البريطاني من الأزمة العراقية - الكويتية (٢٥ حزيران ١٩٦١-١٠ تشرين الأول ١٩٦١)، كلية العلوم الإنسانية مجلة جامعة دهوك، المجلد : ٢٦، العدد ١، ٢٢ شباط ٢٠٢٣، ص ٩٦٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٦٨-٩٦٩.

(١٢) رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، المصدر السابق، ص ٤٧.

(١٣) نقلاً عن : الهام صالح محمد وسعاد حسن جواد، المصدر السابق، ص ٩٦٩.

(١٤) ينظر : إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، (لندن، ١٩٨٦)، ص ٣٠٥ - ٣١٤ ؛ السير همفري تريفليان وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٨ - ٩٠ ؛ عبد الله فهد النفيسي، الكويت : الرأي الآخر، منشورات مكتبة آفاق، (الكويت، ٢٠١٢)، ص ٧٠ - ٧١.

(١٥) Ash Rossiter, Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States ,1921-1971 :Local Forces and Informal Empire, Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies , February 2014, p.164.

(١٦) بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص ٧٢.

(١٧) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 164 .

(١٨) كان لموقف الرئيس المصري جمال عبد الناصر من شجب الاعتداء أثره في تأييد موقف الكويت وأثره النافذ والفعال في الأجواء العربية والدولية. بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص ٧٢. وللمزيد من التفاصيل حول موقف الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) آنذاك، ودعمها للكويت على المستوى الإقليمي والدولي ينظر : عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ - ١٩٦٣)، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٤٩٠ - ٥٠٣.

(١٩) انسحبت القوات العسكرية البريطانية من الكويت بتاريخ العاشر من تشرين الأول ١٩٦١. ينظر : جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، منشورات المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٢٥.

(٢٠) محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠، ص ٤٠ ؛ وزارة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي الثامن والأربعون (٢٠١٤ - ٢٠١٥)، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت، ٢٠١٥)، ص ٢٤.

(٢١) الهام صالح محمد وسعاد حسن جواد، المصدر السابق، ص ٩٦٨.

(٢٢) أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٢١٧.

(٢٣) الهام صالح محمد وسعاد حسن جواد، المصدر السابق، ص ٩٦٨.

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 162-163 . (٢٤)

(٢٥) حول الخطط البريطانية التي تم إعدادها لإزاحة القوات العراقية من الكويت في حالة غزوها ينظر : وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ - ١٩٦٠)، (لندن، ١٩٩١)، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢٦) كانت هناك علاقات تاريخية وثيقة بين آل الصباح، وآل خليفة، إذ أنهما من قبيلة العتوب الواحدة، وقد شكل آنذاك عتوب الكويت : (آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة)، نظام حكم إداري في الكويت، وبعد التشاور بين عتوب الكويت في عام ١٧١٦، اتفقوا على أن يتولى آل الصباح شؤون الحكم والإدارة، وآل خليفة التجارة، والجلاهمة العمل في البحر، ويقتسم الجميع الأرباح بينهم بالتساوي. ولكن أبطل بعد ذلك آل خليفة الاتفاق، وهاجروا عن الكويت، ورحلوا إلى قطر، وتمكنوا في عام ١٧٨٣ من الاستيلاء على جزيرة البحرين، وأصبحوا حكماً عليها. ينظر : حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة النعمان، (النجف الاشرف، ١٩٦٨)، ص ١٤٩ ؛

Bombay Government, Selection From Records of Bombay Government, No-XXIV, Historical Sketch of the Uttoobe of Arabs, Bahrain, (1719 - 1853), (Bombay, 1856), p. 362 .

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 164- 165 . (٢٧)

Ibid., p. 165-167 . (٢٨)

(٢٩) الشيخ عبد الله مبارك الصباح : وُلِدَ في الكويت عام ١٩١٤، وهو النجل الأصغر لمؤسس الكويت الحديثة الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)، دخل مجالات العمل العام في سن مبكر لم يتجاوز الثانية عشرة، فقد كُلف في عام ١٩٢٦، بحراسة إحدى بوابات سور الكويت ونجح في تلك المهمة، واستمر نشاطه في دوائر الحكم الكويتي بعد ذلك ما يقارب خمسة وثلاثون عاماً بين منقداً وصانعاً للقرار، ففي خلال الأعوام (١٩٤٠ - ١٩٤٦) نجح في دعم العمل المؤسسي في الكويت في قطاعات عدة. إذ تولى عام ١٩٤٢، رئاسة دائرة الأمن العام، وترأس في عام ١٩٤٥، محكمة خاصة بفض النزاعات القبلية والمشاجرات والسرقات ومهمة تحقيق الأمن في الكويت، وقد أكدت بريطانيا في ذلك العام أن دائرة الأمن تتولى كل أعمال الأمن داخل مدينة الكويت بإدارة المحكمة التي يترأسها

الشيخ عبد الله مبارك. وحصل في عام ١٩٤٥، على وسام الإمبراطورية الهندية من الحكومة البريطانية بدرجة رفيق (CIE)، وذلك تقديراً لجهوده خلال الحرب العالمية الثانية. وتولى في عام ١٩٤٨، مسؤولية وضع اللبنة الأولى لقوة دفاع الكويت، وقام في العام ذاته بإنشاء إدارة تتولى شؤون جوازات السفر والجنسية بطلب من حاكم الكويت آنذاك الشيخ احمد الجابر الصباح (١٩٢١- ١٩٥٠). شغل منصب نائب حاكم الكويت خلال حكم الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠- ١٩٦٥)، وقد استقال في عام ١٩٦١، من جميع مناصبه السياسية وسافر مع أسرته إلى بيروت، توفى في لندن بتاريخ الخامس عشر من حزيران ١٩٩١. ينظر : الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤- ١٩٩١) سيرة موجزة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، د. ت)، ص ٣ - ٩، ٢٥، ٢٧.

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 167-168 .

(٢٠)

(٢١) الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح : وُلِدَ في الكويت عام ١٩٣٠، وهو الابن الأكبر لحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥)، بدأ تعليمه في المدرسة المباركية، وهي أولى المدارس النظامية التي تأسست في الكويت، وأنهاه في بريطانيا، إذ درس في عام ١٩٥١، بكلية هانن البريطانية للعلوم العسكرية، وتخرج منها برتبة ضابط عام ١٩٥٤. شغل في عام ١٩٦١، منصب رئيس دائرة الشرطة والأمن العام في الكويت، وأصبح في عام ١٩٦٢، وزيراً للداخلية ضمن أول وزارة تشكلت في الكويت بعد الاستقلال وعضواً في المجلس التأسيسي بحكم منصبه، وتولى رئاسة مجلس الوزراء خلال الأعوام (١٩٧٨ - ٢٠٠٣)، وبعد وفاة أمير الكويت جابر الأحمد الجابر الصباح في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠٠٦، أصبح الشيخ سعد حاكم الكويت، غير أن مدة حكمه كانت قصيرة من الخامس عشر إلى التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦، فقد تمت تنحيته بسبب الخلافات العائلية داخل أسرة آل الصباح، توفى في الثالث عشر من أيار ٢٠٠٨. للمزيد من التفاصيل ينظر : وزارة الإعلام الكويتية، المصدر السابق، ص ٩ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح : لمحات مشرقة من تاريخ حياته، (الكويت، ٢٠٠٨)، ص ٩ - ١٧، ٧٧ - ٧٨.

(٢٢) ينظر : فضيلة إسماعيل رحيم، العلاقات المصرية- الكويتية ١٩ حزيران ١٩٦١ - ٥ حزيران ١٩٦٧ : دراسة تاريخية في العلاقات العربية- العربية، مجلة كلية التربية (الجامعة المستنصرية)، العدد الرابع، ٢٠١٧، ص ٤٧١.

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 168 -169. (٣٢)

Ibid., p. 170 . (٣٤)

(٣٥) فيصل أبو صليب، العوامل المؤثرة في قرار الكويت : إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٣، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ٦٢-٦٣.

(٣٦) حسن نوري حسين، أزمة الكويت وإشكالية العلاقة مع العراق، منشورات دار ومكتبة عدنان، (العراق، ٢٠١٥) ص ١٥٦. وللمزيد من التفاصيل حول انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ينظر : تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة : زينة جابر إدريس، منشورات الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٠-٢٣٣.

(٣٧) مما جاء في برقية التهئة التي بعثها حاكم الكويت بمناسبة العهد الجديد إلى رئيس الجمهورية العراقية : " ... أقدم لكم أطيب التمنيات لكل ما فيه خير وتقدم وازدهار العراق الشقيق يسرني أن أعرب باسم دولة الكويت حكومة وشعباً عن مشاركتنا لكم في آمالك بمستقبل زاهر في ظل التعاون العربي الأخوي وعن آمالنا بأن جارتنا الشقيقة العراق تشاطرنا الأمان في خدمة أمتنا العربية المجيدة ورفع شأنها ". ينظر نص البرقية في : دولة الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، محضر الجلسة الرابعة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول (١٢ شباط ١٩٦٣)، ص ٤.

(٣٨) ينظر : رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠-١٩٧١)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة البصرة ٢٠٠٩، ص ٤٧-٤٨.

(٣٩) دولة الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، محضر الجلسة السابعة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول (٢٦ آذار ١٩٦٣)، ص ٤٣.

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 170-171 . (٤٠)

(٤١) دعاء علي سرحان الزبيدي، مجلس الأمة الكويتي : دراسة تاريخية في محاضر الفصل التشريعي الأول (١٩٦٣-١٩٦٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٤٢) حسن نوري حسين، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٤٣) بدأت مرحلة سياسية جديدة بعد أن حصلت الكويت على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٦١، فقد أسهمت الظروف المحيطة بالكويت لاسيما أزمة مطالبة نظام الحكم العراقي بضم الكويت إلى

العراق وعدم الاعتراف باستقلالها، دوراً كبيراً في تسريع الانطلاق نحو الحياة الدستورية والنيابية وتبني نظام الحكم الديمقراطي، الذي يكفل للكويتيين حقوقهم وحررياتهم. ففي السادس والعشرين من آب ١٩٦١، اصدر أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، مرسوم أميري بالدعوى لإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى مهمة إعداد دستور دائم للبلاد يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها. للمزيد من التفاصيل ينظر: دعاء علي سرحان الزبيدي، مجلس الأمة الكويتي، المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

(٤٤) ينظر: المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢، بتشكيل أول مجلس وزراء كويتي، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٢، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢، ص ٣.

(٤٥) يوسف الشهاب، من قديم الكويت أول وزير للدفاع وأول رئيس لأركان، صحيفة القبس الكويتية، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(٤٦) ينظر: مرسوم أميري لعام ١٩٦٣، بتنظيم وزارة الدفاع، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤١٢، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣، ص ٢-٣.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل حول التخصيصات المالية التي رصدتها الحكومة الكويتية لوزارة الدفاع ضمن قوانين الموازنة العامة للدولة بعد الاستقلال لتطوير المؤسسة العسكرية الكويتية وتسليح الجيش وقوى الامن كافة ينظر: القانون رقم (٢٨) لعام ١٩٦٢، باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٢-١٩٦٣)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٩٥، ٢٠ أيلول ١٩٦٢، ص ١-١٤؛ القانون رقم (١٥) لعام ١٩٦٣ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٣-١٩٦٤)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٣٤، ٧ تموز ١٩٦٣، ص ١-٣؛ القانون رقم (٢٩) لعام ١٩٦٤ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٤-١٩٦٥)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٨٤، ٨ تموز ١٩٦٣، ص ١-٤؛ القانون رقم (٣١) لعام ١٩٦٥ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٥-١٩٦٦)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٥٣٦، ١٢ تموز ١٩٦٥، ص ٦-١٢؛ القانون رقم (٥١) لعام ١٩٦٦ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٦-١٩٦٧)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٥٨١، ١٩ حزيران ١٩٦٦، ص ١٣-١٨.

(٤٨) أحمد الخطيب، الكويت من الدولة إلى الإمارة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ١٧٠.

(٤٩) من بين القوانين التي تم تشريعها بعد الاستقلال القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٦١، الذي تضمن الأحكام الخاصة بالمعاشات، والمكافآت الخاصة بالعسكريين من رجال الجيش وقواته المسلحة. ينظر

- : القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٦١، بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش وقواته المسلحة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٤٤، ٩ أيلول ١٩٦١، ص ١-٧.
- (٥٠) ذكرى الأمير الوالد سعد العبد الله خالدة في قلوب ووجدان الكويتيين، جريدة الإنباء الكويتية، ١٢ أيار ٢٠١٩.
- (٥١) نصت المادة (١٦١) من الدستور على أن : " ينشأ مجلس أعلى للدفاع يتولى شؤون الدفاع والمحافظة على سلامة الوطن والإشراف على القوات المسلحة وفقاً للقانون ". أحمد الدين وراشد العجيل، التاريخ الدستوري للكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت، ٢٠٠٩)، ص ٦٥.
- (٥٢) قبل استقلال الكويت وتحديداً في عام ١٩٥٥، قرّر حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح تشكيل ما عُرف بـ (المجلس الأعلى)، الذي تألف من مجموع الدوائر الحكومية قبل تشكيل الوزارات في الكويت، التي كان يترأس كل دائرة منها أحد شيوخ الأسرة الحاكمة، وتتمثل مهام المجلس الأعلى آنذاك بوضع السياسة العامة للبلاد، وإقرار القوانين، والمصادقة على الأنظمة، والموافقة على الموازنة، وتخطيط مستقبل البلاد، والإشراف على الإدارات الحكومية ومجالسها. دعاء علي سرحان، المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١-١٩٦٣)، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٥٣) القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٦٣، بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٥٤، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٣، ص ١-٢.
- (٥٤) ذكرى الأمير الوالد سعد العبد الله خالدة في قلوب ووجدان الكويتيين، المصدر السابق.
- (٥٥) ينظر : دعاء علي سرحان الزبيدي، مجلس الأمة الكويتي، المصدر السابق، ص ٢٩ - ٣٠.
- (٥٦) دولة الكويت، دستور دولة الكويت، (قصر السيف، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢)، ص ٣٢-٣٣.
- (٥٧) الشيخ صباح السالم الصباح : ولد في الكويت عام ١٩١٣، كان أول وزير للخارجية ضمن أول وزارة تشكلت بعد استقلال الكويت في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٢، تولى في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣، بناءً على تكليف الأمير منصب رئيس الوزراء إلى جانب منصبه بوصفه ولياً للعهد. وتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥، تولى مقاليد حكم البلاد بعد وفاة أخيه الشيخ عبد الله السالم الصباح، شهد عهده تطور اجتماعي، فقد أنجزت العديد من المشروعات التنموية منها افتتاح جامعة الكويت عام ١٩٦٦، وافتتاح المعاهد العلمية وازدياد العمران وتطور الإسكان، فضلاً عن ما شهدته البلاد من تطور اقتصادي بعد زيادة عائدات الكويت النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣. أما على المستوى السياسي، فقد شهد عهده تعطيل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور عام ١٩٧٦، واستمر ذلك مدة أربع أعوام. توفي في عام ١٩٧٧، بأزمة قلبية. ينظر : عبد الهادي العدوان، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، الطبعة الثانية،

- منشورات دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥)، ص ٢١ ؛ عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت ١٩٩٨)، ص ٣١ ؛ الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، عمر الحكومات بدولة الكويت (١٩٦٢ - ٢٠١٢)، (الكويت، ٢٠١٢)، ص ٤١، ٤٦ .
- (٥٨) تفوض السلطة التنفيذية في الكويت، بإصدار مراسيم لها قوة القانون في شؤون الدفاع، وحفظ الأمن والنظام العام، والشؤون الخاصة بالائتمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٦٧، بتفويض السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم لها قوة القانون في بعض الشؤون الطارئة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٥ حزيران ١٩٦٧، ص ٧-٨ .
- (٥٩) مرسوم بقانون رقم (٢) لعام ١٩٦٧، بإنشاء الحرس الوطني، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٦ حزيران ١٩٦٧، ص ١١ .
- (٦٠) عدنان داود، تقرير حول الحرس الوطني الكويتي بمناسبة مرور (٣٥) عاماً على إنشائه، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٥ حزيران ٢٠٢٢ .
- (٦١) وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، (الكويت، ١٩٩٦)، ص ٦٠-٦١ .
- (٦٢) الشيخ سالم العلي السالم المبارك الصباح : وُلِدَ في الكويت عام ١٩٢٦، تعلم في المدرسة المباركية وانتقل بعدها إلى المدرسة الأحمدية، وقد ارتبط الشيخ سالم في بداية مسيرته العملية بالشيخ فهد السالم المبارك الصباح في أول أعماله، إذ تولى الشيخ سالم منصب نائب الرئيس للشيخ فهد السالم الذي كان يشغل منصب رئيس دائرتي البلدية والأشغال في منتصف خمسينات القرن الماضي، وقد استمر في ذلك المنصب حتى تولى عام ١٩٥٩، رئاسة مجلس الإنشاء فضلاً عن رئاسة دائرة الأشغال العامة. وتولى في عام ١٩٦٠، منصب رئيس المجلس البلدي، وبعد استقلال الكويت شغل منصب وزير الأشغال العامة للمدة (١٩٦٢ - ١٩٦٣)، وعُيِّنَ بحكم ذلك المنصب عضواً في المجلس التأسيسي، وتولى منصب وزير الأشغال العامة أيضاً في التشكيلة الحكومية الثانية (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، وقد تزامن ذلك مع عقد أول فصل تشريعي لمجلس الأمة (١٩٦٣ - ١٩٦٧)، وفي عام ١٩٦٧، شغل منصب رئيس الحرس الوطني، إلى جانب عضويته في مجلس الدفاع الأعلى منذ عام ١٩٦٩، وعضويته في مجلس الأمن الوطني منذ عام ٢٠٠٥. ينظر : دعاء علي سرحان، المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ - ١٩٦٣)، المصدر السابق، ص ٧٥ .
- (٦٣) مرسوم بتعيين رئيس الحرس الوطني، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٦ حزيران ١٩٦٧، ص ١٠ .

ibid.,p. 171 , 175 . (٧٩)

ibid.,p. 175 . (٨٠)

(٨١) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 176 . (٨٢)

(٨٣) كانت هناك عوامل وأسباب عديدة أدت ببريطانيا إلى تخفيف التزاماتها العسكرية وما ترتب على ذلك من إعلانها الانسحاب من الخليج العربي ويأتي في مقدمتها، السياسة العامة لحزب العمال البريطاني التي تقضي بالتخفيف من النفقات العسكرية لكي يتسنى لبريطانيا التوسع في النفقات. ومعارضة الرأي العام البريطاني لتحمل عبء الدفاع عن مصالح نفطية لم تعد مقتصرة على بريطانيا، فعلى الرغم من أن النفط وحمائته أمر يهم بريطانيا إلا انه يُهمّ دولاً أخرى أيضاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، وأن شركات النفط البريطانية قد قل اهتمامها بالوجود العسكري البريطاني بعد أن أصبحت تبني علاقاتها بدول المنطقة على عقود امتيازاتها وتؤكد لديها أن تعديل تلك العقود وتحسين أوضاع العمال الضمان الحقيقي للاستقرار بدلاً من الوجود العسكري الذي كان يثير حساسية الرأي العام العربي. ومن الأسباب الأخرى، تغير المفاهيم الإستراتيجية، إذ أن الوجود البريطاني في الخليج العربي منذ عام ١٩٥٧، كان جزءاً من خطة عسكرية واسعة والمعروفة بـ (إستراتيجية شرق السويس) التي كان الهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني من خلال قواعد عسكرية محدودة وفعالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت لمساعدة الحكومات الصديقة لبريطانيا ومنها عدن وسنغافورة والبحرين. فضلاً عن أدراك السياسة البريطانية أن وجودها التقليدي في المنطقة أصبح لا قيمة له إزاء تطور الأسلحة العسكرية وان الإستراتيجية الحربية قد تغيرت بعد ظهور القوة النووية وحاملات الطائرات. ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية داخل بريطانيا، وما ترتب عنه من انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، إذ ارتفعت ديون بريطانيا الخارجية في حزيران عام ١٩٦٦، بمقدار (١٥٠٠) مليون جنيه إسترليني عما كانت عليه في عام ١٩٦٤. وقد كان على بريطانيا دخول السوق الأوروبية المشتركة الأمر الذي يتطلب تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي، مما يساعد بريطانيا على دعم جهودها في نطاق حلف شمال الأطلسي (NATO) والاتجاه نحو القارة الأوروبية. للمزيد من التفاصيل ينظر : فهد عباس سليمان السبعوي، الانسحاب

البريطاني من الخليج العربي (١٩٦٨ - ١٩٧١)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٠، ص ٦- ٧ .

(٨٤) طارق نافع الحمداني وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، منشورات دار ومكتبة عدنان، ٢٠٢٠، ص ٢١١ .

(٨٥) فهد عباس سليمان السبعوي، المصدر السابق، ص ٧ - ٨ .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق المنشورة باللغة العربية :

- القانون رقم (٢٨) لعام ١٩٦٢ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٢ - ١٩٦٣)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٩٥، ٢٠ أيلول ١٩٦٢ .
- القانون رقم (١٥) لعام ١٩٦٣ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٣٤، ٧ تموز ١٩٦٣ .
- القانون رقم (٢٩) لعام ١٩٦٤ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٨٤، ٨ تموز ١٩٦٤ .
- القانون رقم (٣١) لعام ١٩٦٥ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٥٣٦، ١٢ تموز ١٩٦٥ .
- القانون رقم (٥١) لعام ١٩٦٦ باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (١٩٦٦ - ١٩٦٧)، جريدة الكويت اليوم، العدد ٥٨١، ١٩ حزيران ١٩٦٦ .
- القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٦٣، بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤٥٤، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٣ .
- القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٦٧، بتفويض السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم لها قوة القانون في بعض الشؤون الطارئة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٥ حزيران ١٩٦٧ .
- القانون رقم (٣٢) لعام ١٩٦٧، بشأن الجيش، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٥، ١٢ تموز ١٩٦٧ .
- القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٦١، بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش وقواته المسلحة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٤٤، ٩ أيلول ١٩٦١ .

- القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٦٨، بشأن نظام قوة الشرطة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٧٨، ٢١ أيار ١٩٦٨.
- المرسوم الأميري رقم (٣) لعام ١٩٦٢، بتشكيل أول مجلس وزراء كويتي، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٢، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢.
- دولة الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، محضر الجلسة الرابعة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول (١٢ شباط ١٩٦٣).
- دولة الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، محضر الجلسة السابعة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول (٢٦ آذار ١٩٦٣).
- دولة الكويت، دستور دولة الكويت، (قصر السيف، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢).
- مرسوم أميري بإنشاء كلية عسكرية، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٩٩، ١٤ تشرين الأول ١٩٦٨.
- مرسوم أميري بإنشاء كلية للشرطة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٧٠٣، ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٨.
- مرسوم أميري بتعيين رئيس الحرس الوطني، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٦ حزيران ١٩٦٧.
- مرسوم أميري بتعيين مدير لكلية الشرطة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٧٠٥، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٨.
- مرسوم أميري لعام ١٩٦٣، بتنظيم وزارة الدفاع، جريدة الكويت اليوم، العدد ٤١٢، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣.
- مرسوم بقانون رقم (٢) لعام ١٩٦٧، بإنشاء الحرس الوطني، جريدة الكويت اليوم، العدد ٦٣٠، ٦ حزيران ١٩٦٧.
- ملحق خاص بيوم الاستقلال، جريدة الكويت اليوم، ملحق العدد ٣٣١، ١٩ حزيران ١٩٦١.

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية :



Bombay Government, Selection From Records of Bombay Government, No-XXIV, Historical Sketch of the Uttoobe of Arabs, Bahrain, (1719 - 1853), (Bombay, 1856) .

ثالثاً: الكتب الوثائقية المنشورة باللغة العربية :

- أحمد الديين وراشد العجيل، التاريخ الدستوري للكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت، ٢٠٠٩).
- الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، عمر الحكومات بدولة الكويت (١٩٦٢ - ٢٠١٢)، (الكويت، ٢٠١٢).
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥).
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥).
- زهرة ديكسون فريث، الكويت كانت منزلي، دار الكاتب العربي، (بيروت، د. ت).
- وزارة العدل الكويتية، مجموعة التشريعات الكويتية : القوانين الخاصة ببعض الجهات والفئات، الجزء الحادي عشر، (الكويت، ٢٠١١).
- وزارة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي الثامن والأربعون (٢٠١٤ - ٢٠١٥)، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت، ٢٠١٥).
- وزارة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي الخمسون : (٢٠١٦ - ٢٠١٧)، (الكويت، ٢٠١٧).
- وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، (الكويت، ١٩٩٦).
- وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ - ١٩٦٠)، (لندن، ١٩٩١).

رابعاً: المذكرات الشخصية :

- أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧).
- _____ ، الكويت من الدولة إلى الإمارة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧).

- السير همفري تريفليان وآخرون، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة: خليل إبراهيم حسين الزوبعي، (بغداد، ٢٠٠٣).
- بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء: (٢-٣)، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤).
- ✽ خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية العربية:
- دعاء علي سرحان الزيدي، مجلس الأمة الكويتي: دراسة تاريخية في محاضر الفصل التشريعي الأول (١٩٦٣ - ١٩٦٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢.
- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠ - ١٩٧١)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة البصرة، ٢٠٠٩.
- _____، جامعة الدول العربية وقضايا إمارات الخليج العربي: (١٩٤٥ - ١٩٦٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.
- محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

✽ سادساً: الأطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:

- Ash Rossiter, Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States ,1921-1971 :Local Forces and Informal Empire, Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies , February 2014.

✽ سابعاً: الكتب المنشورة باللغة العربية:

- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥)، ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٤).
- إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، (لندن، ١٩٨٦).

- الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤ - ١٩٩١) سيرة موجزة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، د. ت).
- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة : زينة جابر إدريس، منشورات الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٦).
- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة النعمان، (النجف الاشرف، ١٩٦٨).
- حسن نوري حسين، أزمة الكويت وإشكالية العلاقة مع العراق، منشورات دار ومكتبة عدنان، (العراق، ٢٠١٥).
- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، منشورات المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٨٩).
- رضا هلال، الصراع على الكويت، (الكويت، ١٩٩٠).
- طارق نافع الحمداني وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، منشورات دار ومكتبة عدنان، ٢٠٢٠.
- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ - ١٩٦٣)، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٠).
- عبد الله فهد النفيسي، الكويت : الرأي الآخر، منشورات مكتبة آفاق، (الكويت، ٢٠١٢).
- عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت، ١٩٩٨).
- مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح : لمحات مشرقة من تاريخ حياته، (الكويت، ٢٠٠٨).

ثامناً: الكتب المنشورة باللغة الانكليزية :

- B. J. Slot, Mubarak AL – Sabah, Founder of Modern Kuwait 1896 – 1915, (London, 2005) .

تاسعاً: المعاجم والموسوعات :

- عبد الهادي العدوانى، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، الطبعة الثانية، منشورات دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥).

عاشراً: الدوريات العربية:

المجلات:

- الهام صالح محمد وسعاد حسن جواد، الموقف البريطاني من الأزمة العراقية - الكويتية (٢٥ حزيران ١٩٦١ - ١٠ تشرين الأول ١٩٦١)، كلية العلوم الإنسانية مجلة جامعة دهوك، المجلد : ٢٦، العدد ١، ٢٢ شباط ٢٠٢٣.

- دعاء علي سرحان الزبيدي، المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها : (١٩٣٨- ١٩٦١)، مجلة الخليج العربي : تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة، المجلد (٥٢)، العدد (الأول)، آذار ٢٠٢٤.

- فضيلة إسماعيل رحيم، العلاقات المصرية- الكويتية ١٩ حزيران ١٩٦١ - ٥ حزيران ١٩٦٧ : دراسة تاريخية في العلاقات العربية- العربية، مجلة كلية التربية (الجامعة المستنصرية)، العدد الرابع، ٢٠١٧.

- فهد عباس سليمان السبعوي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي (١٩٦٨ - ١٩٧١)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٠.

- فيصل أبو صليب، العوامل المؤثرة في قرار الكويت : إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٣، المجلة العربية للعلوم السياسية.

- هادي خليف كريم، أثر القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الكويتية : (١٩٦٤ - ١٩٦٨)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠١٦.

الصحف:

- ذكرى الأمير الوالد سعد العبد الله خالدة في قلوب ووجدان الكويتيين، جريدة الإنباء الكويتية، ١٢ أيار ٢٠١٩.

- عدنان داود، تقرير حول الحرس الوطني الكويتي بمناسبة مرور (٣٥) عاماً على إنشائه، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٥ حزيران ٢٠٢٢.

- يوسف الشهاب، من قديم الكويت أول وزير للدفاع وأول رئيس للأركان، صحيفة القبس الكويتية، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٤.